

## تونس والغنوشي في انتظار صراع الدين والدولة



نفسه لمنصب قيادي في الدولة ويكتفي بإدارة ممثليه في الدولة من خلال موقعه في الحركة. غير أنه انجر وراء تحقيق حلمه الشخصي من غير أن يفكر بالمستقبل السياسي للحركة التي يقودها، والتي لم يرغب في تحريرها من أهدافها الدينية بالرغم من أنها لم تمارس سوى العمل السياسي. ما كان لأحد أن يطلب من الغنوشي أن يلتزم بمبادئ العمل السياسي في دولة مدنية مثل تونس، لو لم يعمل شخصياً في السياسة ويختبر نفسه وحركته في مناهات الديمقراطية، التي لا تمت إلى العمل الديني بصلة. هو رجل سياسة، لكن على طريقته الخاصة، التي ليس فيها من السياسة الحديثة شيء يمكن التعويل عليه في إنجاز ما ينفع الناس.

أما إذا لم تتمكن رئاسة البرلمان مجسدة في شخص الغنوشي من فرض تلك القوانين فإنها ستعمل جاهدة على تعطيل سن القوانين التي سيكون من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية في دولة، ستكون عاجزة عن الالتفات إلى مواطنيها في ظل الأزمات التي ستعصف بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. يمكن للغنوشي إذا ما ترأس البرلمان أن يعطل عمل الحكومة. ويمكنه أيضاً إذا ما ترأس الحكومة أن يجمع قوانين البرلمان. ذلك كله مرتبط بشخصيته ووضايف عمله العقائدي والمشروع الديني الذي تبنته حركته. لذلك يمكنني القول إن الرجل لا يصلح لتبوء منصب سياسي قيادي. ربما كان على الغنوشي ألا يرشح

يكون حدثاً سعيداً بالنسبة لأغلبية الشعب التونسي. فالغنوشي، بالرغم من تجاربه السابقة، لم يكن راعياً في الإرتقاء بحركته إلى مستوى متطلبات الحفاظ على الدولة المدنية، التي يحرص التونسيون على أن يكون وجودها ضمانة لحياتهم مواطنين. ما تفكر فيه حركة النهضة، كونها تنظيماً دينياً يقع خارج إطار الدولة المدنية، هو العمل على إزاحة تلك الدولة عن طريقها. ذلك لأن وجودها بشكل عقبة في طريق سن القوانين، التي تيسر لها السيطرة على مجتمع، يتحول فيه المواطنون إلى رعايا، فيما تفرغ الزعامات الدينية أسلوباً في العيش، لن يكون الفقر من خلاله مشكلة تقع على الحكومة والطبقة السياسية مسؤولة عليها.

فاروق يوسف  
كاتب عراقي

يتحرك شيخ راشد الغنوشي بين مهني مع حدث المناظرة التلفزيونية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. إلا أن مؤشرين بارزين كانا يطلان برأسيهما من شق جدار التفاهم الظاهر والمعلن لمجلس الهيئة، ليشيرا إلى أن البيت الانتخابي الداخلي أصابه وهن الشقوق والمناكفات. المؤشر الأول، متمثل في إعفاء حسنا بن سليمان من منصب المتحدث باسم الهيئة وتعميم هذه "الوظيفة الإعلامية والاتصالية" على جميع الأعضاء. والمؤشر الثاني، الذي كان نتيجة للأول، منجسد في اللخطة الإعلامية والاتصالية التي عرفتها الهيئة ما بين مُثبت وناف لذات المعطيات، إلى درجة أن النقاط الإعلامية باتت مجالاً لدحض ما ينسب للمسؤولين في الهيئة في وقت سابق. وإذا ما أضفنا لهذين المؤشرين التجانب الواضح والجلي بين هيئة الانتخابات وهيئة السمع البصري حيال التجاوزات الدعائية لبعض المترشحين، فإن التذبذب والاضطراب تجاوزا البعد الداخلي نحو "البيت مؤسساتي".

جاءت تصريحات البرينسي والعريزي، لتقتب ما كان محل شك وتنسب وتؤكد أن الأوضاع في هيئة الانتخابات تحتاج إلى مراجعة دقيقة وصارمة قبل فوات الأوان. وبعبارة أدق، لئن تجاوزت تونس هذا الاستحقاق الانتخابي الأخير، بفعل الحسم الإقتراعي، الذي جاء واضح المعالم والرسالة والمقاصد، فإن المسألة قد تكون أكثر تعقيداً وخطورة في حال ما كانت المناقشة أشد والرهانات أكبر والهيئة الانتخابية على حالتها هذه من التجانب والوهن. وبعبارة أوضح أيضاً، فإن تونس التي تقف اليوم على أعتاب مشهد تشريعي مهزوم من خلال أرخبيل من الجزر البرلمانية المتناحرة، تحتاج إلى هيئة انتخابات تستحق وصف الاستقلالية في عملها وتستحق نعت العليا في مرجعية عملها للدستور والقانون.

فكلما اتسم المشهد السياسي بالدلجة والشعبوية وبالسرديات المتناقضة، كلما كانت الحاجة أمس وأدق للهيئات الدستورية المستقلة، المستامنة على تحكيم العدل وتأمين التعديل بفعل ما تحتويه من حكمة ورسالة ومسؤولية.

أن يفقد المشهد السياسي التونسي للمحكمة الدستورية، وأن يفقد تدريجياً النقل الرمزي والوزن التجميعي لهيئة الانتخابات، فهي مؤشرات لا بد أن تدق حياها ناقوس الخطر.

من حق نبيل بفران أن يلجأ إلى القضاء لرد الاعتبار الرمزي والمادي لشخصه، ومن حق الأعضاء الآخرين أن يقيموا المسيرة الانتخابية بكثير من الحفظ والإحترام، لكن في المقابل من حق الرأي العام أن يعرف الحقيقة كلها وأن يتيقن بأن إرادته لم تذهب هباء منثوراً وأن الانتخابات لم تكن حصان طروادة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.

كل هذه الأمور تقتضي مراجعة كاملة لعمل الهيئة ونقدا ذاتياً للأخطاء والشوائب التي حصلت، وتجاوزاً سريعاً لها، ليس فقط لأن الاستحقاقات الانتخابية قد تحصل بين الفينة والأخرى، بل أيضاً لأن رأسمال المؤسسات الدستورية كامن في الثقة الجماعية فيها، ولأنه لا ديمقراطية دون هيئة انتخابية عليا ومستقلة، خطاباً وأداءً.

## حتى تكون هيئة انتخابات تونس «عليا ومستقلة»

إن صحَّ مضمون ما تم نقله عن العضوين البارزين في هيئة الانتخابات التونسية، نبيل العريزي وعادل البرينسي، عن حدوث تجاوزات إدارية ومالية ورقابية من قبل رئيسها نبيل بفران، فالأمر يستحق التوقف ملياً، ليس فقط لأن الاتهامات أتت من شخصيتين على دراية بالمطبوع الداخلي للهيئة، بل لأن الأمر يمس في الصميم مصداقية هيئة انتخابية، ائتمنها التونسيون على مهمة إنجاز الاستحقاقات الانتخابية المفضلية في تاريخ البلاد والعباد.

قد تذهب بعض القراءات إلى وضع الاتهامات الخطيرة التي وصلت إلى مستوى الإشارة إلى تدخل أميركي غير رسمي في الشأن الانتخابي التونسي، في سياق المناكفات والمشايدات التي قد تحصل ضمن فريق واحد اشتغل تحت إكراهات الداخل والخارج، سيما وأن بفران يستعد للمغادرة في حين أن ولاية البرينسي والعريزي مستمرة إلى 2023، لكن تزامن التصريح مع المصادقة النهائية على نتائج الانتخابات البرلمانية، يحمل في سياقاته عدّة مضامين ودلالات لا بد من استقرائها جيداً.

رأس المال المؤسسات الدستورية كامن في الثقة الجماعية فيها، لأنه لا ديمقراطية دون هيئة انتخابية عليا ومستقلة، خطاباً وأداءً. لن نطعن في مصداقية نتائج الانتخابات البرلمانية، فهذا من عمل القضاء المستقل والحر والناجز، ولن نشكك أيضاً في أمانة وإخلاص الفريق العامل في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، لكن من حقنا في المقابل أن نساءل وأن نستفسر جيداً حول مصداقية المؤسسة الدستورية المشرفة على كافة الاستحقاقات الإقتراعية، سيما وأن فرضية إعادة الانتخابات البرلمانية جذ واردة، ولأن مقدمة نزاهة ومصداقية وشفافية الهيئات الدستورية هي اللبنة الشرطية لأي انتقال ديمقراطي سلس وهادئ ومسؤول.

تمثل هيئة الانتخابات، واحدة من الهيئات الدستورية التي حافظت نسبياً على ثقة التونسيين ووافقهم عليها، بالمقارنة مع الهيئات الدستورية الأخرى على غرار هيئة الحقيقة والكرامة وهيئة مكافحة الفساد وبدرجة أقل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السعدي البصري، وجلبها عرف عملها تجاذباً كبيراً بين "الفاعلين والمؤثرين" ما أحدث تذبذباً وتشويشاً في مستوى تقبل الرأي العام لأدائها الإشرافي والرقابي.

فعلى الرغم من بعض الاضطرابات، التي حصلت خلال سنتي 2017 و2018، وهي اضطرابات كان عنوانها الأبرز رئاسة مجلس الهيئة، إلا أن الوضع بقي تحت السيطرة، ولم يتسرب إلى خارج أسوار هيئة الانتخابات. لعبت هيئة الانتخابات في الفترة الأخيرة أدواراً رمزية جد مهمة ساهمت في تجاوز تونس أزمة الرحيل المفاجئ للرئيس الباجي قايد السبسي، حيث

أمين بن مسعود  
كاتب ومحلل سياسي  
تونسي

حتى تكون هيئة انتخابات تونس «عليا ومستقلة»

## أسمال المؤسسات الدستورية كامن في الثقة الجماعية فيها، لأنه لا ديمقراطية دون هيئة انتخابية عليا ومستقلة، خطاباً وأداءً

## دروس ثورتي العراق ولبنان للجماعة الحوثية

العراق ولبنان؛ وماذا لا تتوقف عن سياساتها العنيفة العمياء وتجاوب مع فرص الحل الشامل، الذي يوفر خروج البلاد من ذلك النفق المظلم؟ تحاول الجماعة الحوثية تكريس إقامة طويلة للفوز الإيراني في اليمن، على خطى حزب الله وسواه من منتجات طهران في الخارطة العربية، تبت دعايات مكثفة، وتعبث بالمناهج المدرسية، وتستثمر في المناسبات الدينية، مثل الاحتفال بالمولد النبوي لتحويله إلى منصات توطن النفوذ الإيراني وتعمق مفرداته الوجودية والمغاميمية لتأييد وجودها في الواقع اليمني. لكنه وجود هش، ستزوره رياح أقرب انتفاضة جماعية ترفض هذا العبث، طال الوقت أم قصر. لن يكون لإيران موطئ قدم في اليمن، وستنتفض القطاعات الشعبية ضد وكلائها الحوثيين، وستأبى الخضوع لمعاول سليمان التي تعبث بتراب اليمن وثرأه. تعيش طهران اليوم ظروفًا صعبة، وتثن تحت وطأة عقوبات اقتصادية قاسية، وتواجه رفضاً دولياً شاملاً وانتفاضات شعبية تنتشر في جغرافيات مختلفة كانت نهياً لنفوذ إيران، وقد حان وقت رفضها.

ومثله فعل وكلاء طهران في العملية السياسية المشلولة في العراق، أمام انتفاضة عفوية لا تنتمي إلى مرجعيات معلنة ولا أطر محددة، ترفض كل مشروع دخيل وسياسة تاتمر بالخارج، وتبحث عن وطن يلتزم في حدوده القطرية ويستجيب لحاجات أهله وينتظم في سياق المجتمع المتحضّر والقانون الدولي. الانتفاضات التي اندلعت بالإساس لمقاومة ظروف معيشية، لم تعد تطاق في هذه البلدان، وقد عانت شعوبها من أعباء حياتية غليظة، كشفت عن حجم التدخل الإيراني، الذي يغذي وكلاءه المحليين باستراتيجية الأفراد بواقع البلدان وإقصاء المكونات الوطنية وتوطيد البلاد في سلسلة من المغامرات الدوموية والعبث بعلاقاتها الخارجية وإثارة حق المجتمع الدولي والإفراط في تسيخ الهوية المحلية لصالح مشروع أممي توسعي تهجس به طهران ويتساق له الأحزاب التي تدور في فلك طهران. إنها وصفة جاهزة تقدمها طهران لجميع من يدفع بلده لالتحاق بمشروعها الطائفي. وهو مسار حتمي للسقوط في الفوضى الشاملة، لماذا تصر الجماعة الحوثية على إقحام اليمن في هذا المزلق الخطير، بعد أن صحا

عمر علي البجوي  
صحافي سعودي

لماذا يريد الحوثيون الإصرار على البقاء حيث أوشك الآخرون على الانتهاء؟

لماذا تمنع الجماعة الانقلابية في الالتحاق بالرعاية الإيرانية والأنواء تحت مظلتها، في وقت تصحو فيه البلدان التي تضرت من تلك العجاءة، التي خنقت فضاء وسماء بعض العواصم العربية، وقد أخذت الآن تنتفض وترفض هذا الدور الإيراني السليبي وتدفع ثمنًا باهظًا للخلاص منه ومن تبعاته الكارثية؟

لأول مرة منذ 8 أعوام، تندلع مظاهرات حازمة وشاملة ضد الفساد في العراق، تنجبه بوضوحها مباشرة وبدون مواربة ضد التدخل الإيراني وأتباعه وذيوله في الداخل، وقد كسرت تابوهات الخوف والتردد والياس. ومثل ذلك يجري في لبنان، الذي بلغ باهله البؤس حدًا لا يطاق ولا يمكن قبوله بعد اليوم. من قلب كربلاء، حيث توهم قاسم سليمان وزبائنه، أنها أضحت تاج إمبراطوريته الجشعة المتوسعة، "هوس" شباب حزب بمعزوفة تقطر

وطنية وعفوية وبسالة وهم يرددون "إيران بره بره.. كربلاء تبقى حرّة". وعلى وقع "كلن يعني كلن" التي صرخت بها حناجر اللبنانيين في الساحات العامة، وفي المواقع التي اعتقد "حزب الله" أنها حصن جغرافي وديموغرافي يوفر له الولاء المطلق والدعم اللامتناهي في الضاحية والنيطية وسواهما، يتعمق رفض النفوذ الإيراني وتتقوض بناه وعراه، التي أبرمها ورمي مفاتيحها في بحر ظنه السائد بتمام المهمة وإنجاز الوعد. عاجزاً، وقف حسن نصرالله في لبنان، إلا من خطابات التحايل والمراوغة بين تهديد فحّ ووعود فارغة.

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حزام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

